مقاربـة الأثـر الاستشراقي في آراء "مراد هوفمان" المتعلقة بـالسنة النبوية ـ دراسة نقدية

د. خالد بن عبد العزيز أبا الخيل *

سلم البحث في ١٤٣٧/٢/٢٢هـ اعتمد للنشر في ١٤٣٧/٣/٢٥هـ

ملخص البحث:

يعتقد الكثير من الباحثين أن الفكر الاستشراقي قد توقف أثره على العلوم الإسلامية منذ فترة طويلة، غير أن هذا الاعتقاد لم يبن على أساس علمي دقيق، ذلك أنه وإن توقف التدفق العلمي لكثير من إنتاج المستشرقين فإن إشكالاتهم الثقافية والمعرفية بدأت تتجلى بشكل واضح عبر كتابات المفكرين الغربيين المسلمين، والإشكال في هذا الأمر أن المسلم عادة مايحتفي بكتابات هؤلاء المفكرين ولا يستطيع –عادة– أن ينفك عن موقف الانبهار من مؤلفاتهم، هذه الحالة بمجموعها تغاب معها روح النقد العلمي عند استقبال كتابات هؤلاء، وخاصة مواطن الإشكالات التي تسللت إليهم نتيجة تكوينهم المعرفي الأول على أيدي ما كتبه كبار المستشرقين من علوم ومعارف، ومن أشهر هؤلاء المفكرين الذي راجت كتاباتهم في أوساط المجتمعات: السفير الألماني المسلم مراد هوفمان، فجاء هذا البحث ليناقش الإشكالات التي وردت في كتابات هذا المفكر، والمتعلقة بالسنة النبوية، من مثل مفهوم السنة النبوية، وكتابة السنة ومناقشة ما يرد عليها من إشكالات، وكذلك مناقشة الموقف من نقد النص النبوي بطريقة عقلية، وكذلك إشكالية الإسناد، ومدى مصداقيته، وقد حاول البحث أن يجيب عن هذه الإشكالات عبر منهج علمي دقيق يعتمد أولاً على فحص المقولات وتثبيتها، ومن ثم تحليلها وبيان وجه الإشكال والخطأ فيها.

Analysis of the Oriental Effect of Murad Hoffmann's Views Regarding Sunnah: A Critical Study

Abstract

Many scholars assume that the effect of Orientalism on Islamic studies has stopped a long time ago; however, this assumption is not based on scientific basis. This is because although the writings of many orientalists have decreased heavily in recent years, their cultural and epistemological ambiguities have been clearly evident in the writings of Muslim Western scholars. The ambiguity in this issue is that Muslims

* الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

normally celebrate the writings of these scholars and cannot –normally- get rid of their fascination of their writings. And in this situation, the spirit of scientific criticism is absent while receiving the ideas of these writings, especially the ambiguities accompanying them due to the scholars' early cognitive development that is based largely on what major orientalists have composed in books and ideas. One of the most famous scholars whose publications are widespread within Muslim communities is the German ambassador: Murad Hoffmann. This study examines the ambiguities mentioned in the writings of this scholar in regards to Sunnah, including the understanding of Sunnah, writing of Sunnah and the ambiguities involved in that. It also discusses the stance towards criticizing the prophet's sayings in an *aqli*'factual' way. Additionally, the study investigates the ambiguities associated in *isnad*'chain of reporters', and its credibility. This study attempts to shed light on these ambiguities in a scientific way that depends firstly on examining the sayings and making sure that they are true, and then analyzing them and identifying the ambiguities and mistakes.

المقدمة:

يعد حقل السنة النبوية من أكثر الحقول العلمية، التي تعرضت من قبل المستشرقين إلى حملات تشويه وتحريف، تستهدف إسقاط مشروعية السنة، وتفكيك بنائها الداخلي، وقد جاء ذلك عبر وسائل كثيرة، من أهمها: توهين دور السنة بقصرها على تفسير النص القرآني، وأنها لا تقوى على الإتيان بحكم جديد ليس في القرآن، فضلاً عن عدم قدرتها على نسخ النص القرآني، ومن ذلك توهين أركان السنة من الرواة الصحابة، والطعن بهم، ومنها: تكريس دعوى عدم كتابة السنة في العهد النبوي، وتعظيم ذلك، وأنه يؤول في نهاية الأمر إلى الشك بهذه الأحاديث وحجب الثقة فيها، وما إلى ذلك من الشبه والإشكالات. وامتداداً لهذا الدور الاستشراقي جاءت بعض كتابات بعض المفكرين الغربيين المسلمين، لتثير من جديد هذه الإشكالات والشبه بطريقة أو بأخرى. وغني عن القول إن الكثير من هؤلاء المفكرين المسلمين تسلل إليه هذا التأثر من حيث لا يشعر، وليس وراءه نية سيئة، فالكثير من هؤلاء لهم جهود مباركة في الدفاع عن الإسلام، والذب عن قيمه ومبادئه وأحكامه، لكن يبقى هذا التأثر طبيعياً بحكم النشأة في المجتمع الغربي. وفي هذا البحث الذي أسميته: "مقاربة الأثر الاستشراقي في آراء مراد هوفمان المتعلقة بالسنة النبوية- دراسة نقدية" حاولت أن أستعرض مؤلفات أحد أهم المفكرين الغربيين، والذي كان له دور مركزي

في الدفاع عن الإسلام، وترويج المبادئ والقيم الإسلامية في المجتمع الغربي، وهو د. مراد هوفمان، السفير الألماني السابق في الجزائر، وقد اخترت هذه الشخصية لاعتبارات كثيرة، منها ما ذكرته آنفاً، وهو أثره في الدفاع عن الإسلام، وشهرته في أوساط الجاليات المسلمة، ووجود مؤلفات له يمكن معها دراستها وتحليلها، وبيان الأثر الاستشراقي فيها.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث إذا أدركنا أن هؤلاء المفكرين لهم أثر كبير في تشكيل العقل المسلم في البلاد الغربية، ومن الطبيعي جداً أن تستقبل أفكار هؤلاء لدى الناس بمطلق القبول ومن غير تمحيص لها، فجاء هذا البحث ليستخرج ويدفع هذه الإشكالات والشبه الاستشراقية الموجهة للسنة، والتي تأثر بها هؤلاء المفكرين من غير إدراك لخطورتها ووعي بآثارها على السنة النبوية.

حدود البحث:

ستكون كتب د. مراد هوفمان هي موضع البحث وحدوده، وهذه الكتب هي:

١-كتاب الإسلام عام ٢٠٠٠.

٢-الإسلام في الألفية الثالثة.

٣-الإسلام كما يراه ألماني مسلم.

٤-المفكرون الغربيون المسلمون: دوافع اعتناقهم للإسلام، لصلاح عبد الرزاق.

علماً بأنه تم استقراء جميع مؤلفات هذا المفكر، غير أن هذه الكتب هي موطن الإشكالات المتعلقة بالسنة النبوية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف، من أهمها:

١- دفع الشبه والإشكالات الاستشراقية عن السنة النبوية.

٢- تصحيح المفاهيم والتصورات التي تعرض للقراء المهتمين بتراث هؤلاء المفكرين.

٣- إبراز دقة منهج المحدثين وتوازنهم العلمي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في عرض نصوص هؤلاء المفكرين، ثم

المنهج التحليلي في دفع هذه الشبه، وحل هذه الإشكالات.

إجراءات البحث:

سيعتمد الباحث -بعد توفيق الله وعونه- على عدد من الإجراءات، وهي:

أولاً: استقراء نصوص هؤلاء المفكرين من مظانها.

ثانياً: تحليل هذه النصوص وتفسيرها واستخراج الإشكالات منها.

ثالثا: تصنيف هذه الإشكالات إلى وحدات موضوعية.

رابعاً: كشف هذه الشبه، وإزالة هذه الإشكالات عبر المنهج العلمي.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة تتوجه إلى هذا الجانب.

خطة البحث:

يمكن تقسيم هذا البحث إلى تمهيد وخمسة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: منزلة السنة في التشريع.

المبحث الثاني: مفهوم السنة.

المبحث الثالث: كتابة السنة وجمعها وتدوينها.

المبحث الرابع: النقد العقلي للمتون.

المبحث الخامس: الموقف من الإسناد.

الخاتمة: تضمنت أهم نتائج البحث.

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يسددني فيه، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

وفيه القضايا التالية: مفهوم الاستشراق وأهدافه، وترجمة موجزة لمراد هوفمان.

أولاً: الاستشراق: مفهومه وأهدافه.

مفهوم الاستشراق:

من الناحية اللغوية: الاستشراق مشتق من مادة (شرق)، قال ابن فارس: الشين والراء والقاف، أصل واحد يدل على إضاءة وفتح، ومن ذلك: شرقت الشمس إذا طلعت، وأشرقت إذا أضاءت، والشروق طلوعها[1].

والمعنى المراد الذي نبحث عنه لم يرد في المعاجم العربية المختلفة، إلا أن هناك بعض المعاجم اللغوية الحديثة أشارت إلى معنى الاستشراق بالمعنى المراد هنا: فجاء في معجم متن اللغة: استشرق: طلب علوم الشرق ولغاتهم(٢).

مصطلح الاستشراق:

يختلف الباحثون الشرقيون والغربيون في تحديد مفهوم دقيق للاستشراق، تبعاً لاختلاف خلفياتهم الفكرية والأيدلوجية تجاه الاستشراق؛ ولذا جاءت تعريفاتهم مختلفة إلى حد كبير: فيرى المستشرق (بارت) بأن الاستشراق علم يختص بفقه اللغة، ولأنه مشتق من مادة شرق، والمراد بها مشرق الشمس فعلى هذا يكون الاستشراق هو: علم الشرق، أو علم العالم الشرقي، ويرى آخرون أن المستشرق: هو كل من تجرد من أهل الغرب لدراسة بعض اللغات الشرقية، وتقصي آدابها، طلباً لتعرف شأن أمة أو أمم شرقية، من حيث أخلاقها وعاداتها وتاريخها وديانتها، أو علومها وآدابها، أو غير ذلك من مقومات الأمم(٣).

ويمكن أن نستخلص مما سبق تعريف الاستشراق بأنه: قيام بعض الباحثين -غير المسلمين- بدراسة علوم الشرق، وتوظيفها بما يتناسب وهدف كل مستشرق.

دوافع الاستشراق:

كما رأينا من خلال تعريف الاستشراق أنه: حركة علمية ضخمة؛ وبالتالي فلا يمكن أن يكون المحفز والدافع لها مبادرات فردية من باحثين غربيين، بل إن هناك دوافع متعددة يمكن تقسيمها إلى الأقسام التالية:

أولاً: دوافع تاريخية:

بعد أن احتل الإسلام مكانته في التاريخ، وبدأت علوم الشرق تزاحم علوم الغرب، بل وتؤثر فيها تأثيراً ظاهراً، اضطر علماء الغرب إلى دراسة هذه العلوم الشرقية ومصادرها، والتفتيش الدقيق في نشأتها لأهداف متعددة(٤).

ثانياً: دوافع اقتصادية:

تشير كثير من المصادر إلى أن المستشرقين لهم دور بارز في مساعدة العالم الغربي، على رسم سياسة اقتصادية، تستهدف استنزاف ثروات الشعوب الإفريقية،

واستمرارية اعتمادها على ما تنتجه المصانع الغربية، فاتجهت الدراسات الاستشراقية إلى كشف العقلية الشرقية من جميع النواحي: الثقافية، والنفسية، والاجتماعية، وبالتالي أظهرت للمنتج الغربي مواطن الضعف والقوة في العقلية الشرقية[٥].

ثالثاً: دوافع سياسية:

ويتمثل في أولئك المستشرقين، العاملين في مختلف السفارات والهيئات الدبلوماسية الغربية، ذات العلاقة بالعالم الشرقي، وهؤلاء بطبيعة الحال يتكلمون لغات الشرق، ويعرفون لهجاتهم، ولهم دراية بالتركيبة السكانية بالمنطقة، وهؤلاء إلى جانب كونهم مستشرقين، فهم يمارسون دوراً سياسياً، يتمثل في ربط سياسات العالم الغربي بدول الشرق[٦].

رابعاً: دوافع استعمارية:

لأن الغرب يدرك أن الإسلام هو الثقافة الوحيدة، التي يرى أتباعها أن دينهم يمكن أن يكون هو البديل الصحيح للثقافة الرأسمالية، وعليه توجه الغرب بكل ما يملك لإزاحة هذا القادم الجديد عن المنافسة، فقام بمغامرات صليبية معروفة، ولكنها لم تنتصر، ثم تحول الصراع إلى صراع معرفي، فأنشئت المراكز الاستشراقية في الغرب، لدراسة العالم الشرقي، من حيث حضارته ولغاته وآدابه وقيمه؛ ليسهل جعله قيد التبعية والاستعمار، فتوافد المستشرقون إلى العالم الشرقي، لجمع المعلومات المهمة والتي يمكن توظيفها في خدمة الاستعمار الغربي، ولذلك أمثلة كثيرة، منها ما قام به المستشرق (فيلبي)، والذي ترأس بعثات بريطانية إلى الجزيرة العربية والأردن، وكانت نتيجة تجواله، تزويد أجهزة المخابرات البريطانية بخرائط ومعلومات متنوعة وهامة.. وغير هذا كثير[٧].

خامساً: دوافع دينية:

لا يمكن فصل الاستشراق عن دافعه الديني البحت، وأظن أننا لا نحتاج إلى كبير جهد في بيان أثر الدافع الديني في حركة الاستشراق؛ فقد بدأ ذلك جلياً عند الرهبان الأوائل، ثم بعد ذلك عند الكثير من الباحثين الغربيين، من محاولة تشويه الإسلام باعتباره الخصم الوحيد للمسيحية، ومحاولة الكشف عما يعتقدونه من مواطن

الشبهات في دين الإسلام، والتنقيب في التاريخ الماضي، وذلك كله بقصد تشويه الإسلام من جهة، والتبشير بدين المسيحية من جهة أخرى(٨).

سادساً: دوافع علمية:

من دون شك أن هناك طائفة من المستشرقين قد عملت في هذا المجال، بدافع حب الاستطلاع العلمي والمعرفة، والاستزاده من العلوم والمعارف التي خلفتها الحضارة العربية إبان ازدهارها، من أمثال مارسيل بوازارو لورافيشيا فاغليري، ووينسنك المشرف على ترتيب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف وغيرهم(٩).

إلا أنه مهما كان حسن الظن ببعض الإنتاج العلمي الذي كتبه المستشرقون إلا أن هذا لا يعني خلوها -في الغالب- من نزعات عاطفية وعصبية(١٠).

ثانياً: ترجمة موجزة لمراد هوفمان:

اسمه: مراد ويلفريدهوفمان. Murad Wilfried Hofmann (١١).

ولد سنة ١٩٣١م في أشافنبورغ: بلدة كبيرة تابعة إدارياً لمنطقة فرنكونيا السفلى بألمانيا)، دبلوماسي ومؤلف ألماني مسلم بارز. درس القانون بعد حصوله على شهادة البكالوريا في ميونخ، وحصل بعدها على الدكتوراه في القانون. عمل منذ الخمسينات في سفارة ألمانيا الاتحادية في الجزائر، وهذا جعله يشاهد عن قرب الثورة الجزائرية، التي يبدو أنها أثارت اهتمامه الشديد ودفعته للتأمل، وهو كاثوليكي المولد، لكنه تحول إلى الإسلام عام ١٩٨٠. له العديد من الكتب التي تتناول مستقبل الإسلام في إطار الحضارة الغربية وأوروبا، عمل كخبير في مجال الدّفاع النّووي في وزارة الخارجية الألمانية، وكان إسلامه موضع جدل بسبب منصبه الرّفيع في الحكومة الألمانية. عمل كمدير لقسم المعلومات في حلف الناتو في بروكسل من عام ١٩٨٣م حتى ١٩٨٧م،ثم سفيرا لألمانيا في الجزائر من ١٩٨٧م حتى ١٩٩٠م، ثم سفيرا في المغرب من ١٩٩٠م حتى ١٩٩٤م.

له عدد من المؤلفات من أهمها (الإسلام كبديل) وكتاب (الإسلام في الألفية الثالثة)، وكتاب (رحلة إلى مكة) و(الإسلام كما يراه ألماني مسلم)، وقد تركّزت مؤلفاته ومقالاته على مكانة الإسلام في الغرب، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر(١٢).

المبحث الأول
منزلة السنة في التشريع

من أكثر المواقف التباساً في الفكر الاستشراقي، منزلة السنة النبوية من الدين الإسلامي، فيذهب مثلاً المستشرق شاخت(١٣) إلى أن الإمام الشافعي هو أول من استحدث مبدأ حجية السنة! (١٤)، وهذا يعني أنه قبل ذلك لم تكن السنة في المنزلة التي هي عليها الآن!، ومثل ذلك ما يقوله هوفمان، إذ يقول –في سياق حديثه عن منزلة السنة–: "إن السنة النبوية بالإضافة إلى القرآن الكريم هي مصدر ثان من مصادر التشريع، وهذا يعني أن وظيفة السنة هي شرح القرآن؛ أي بيان له، ولا تعني في أي حال من الأحوال تغييره، فالقرآن فوق السنة وليس العكس، فيما لو حدث تضارب بين الاثنين، ففي هذه الحالة يجب على المرء أن ينطلق من أن الحديث المشكوك فيه ليس صحيحاً، هناك مجموعة كبيرة من الفقهاء تنطلق دائماً من أن السنة قد غيرت بعض أحكام القرآن في حالات معينة"(١٥). ويقول أيضاً: "من المعروف أن السنة هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن، وتقوم السنة بتفسير الكثير مما ورد في القرآن وتضيف إليه بما يساعد على فهمه، والسنة هي مجمل أقوال الرسول وأفعاله وما نهى عنه؛ ولذلك فهي بالإضافة إلى القرآن تحدد المساحة المسموح للمسلم التصرف فيها وتفسيرها"(١٦)، وفي هذين النصين يقرر هوفمان عدداً من القضايا المهمة، منها: أن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، ومنها: أن وظيفة السنة هي بيان القرآن وتوضيح المراد منه، ومنها: أن السنة لا يمكن أن تنسخ القرآن أو تتدخل فيه، من حيث تقييد مطلقه أو تخصيص عامة أو نحو ذلك؛ وهذا يظهر من كلامه في النص الأول، حينما قال: "ولا تعني في أي حال من الأحوال تغييره –أي تغيير القرآن–، فالقرآن فوق السنة وليس العكس"، ثم قال: "هناك مجموعة كبيرة من الفقهاء تنطلق دائماً من أن السنة قد غيرت بعض أحكام القرآن في حالات معينة". فقوله: "ولا تعني في أي حال من الأحوال تغييره"، وقوله: "هناك مجموعة كبيرة من الفقهاء" يرون أن السنة قد غيرت بعض أحكام القرآن.."، يريد بذلك أن السنة لا تقوى على نسخ القرآن. مما يؤكد

مقصوده هذا المعنى قوله في موضع آخر –بعد أن تحدث عن علاقة القرآن بالسنة–: "بناء على ذلك؛ فإنه منافٍ للعقل أن يقدِّم أحد السنة على آي من آيات القرآن، ولكن هذا مقبول عند بعض العلماء. لعل أكثر ما يمثل ذلك في رأي بعض الفقهاء؛ لأن الرجم حتى الموت عقوبة الزنا –كما في الكتاب المقدس– بينما يحددها القرآن بالجلد فقط –الآية الثانية/ سورة النور– كيف يجرؤ فقيه، مهما كانت الأحاديث التي يستند عليها أن يستبدل الجلد بالرجم بعد كلمة الله الواضحة"، وصرح أيضاً في الموضع نفسه فقال: "ومسألة نسخ القرآن بالسنة مسالة خلافية، فطائفة من العلماء يرون أن السنة لا تنسخ القرآن استناداً إلى قول الله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾ [البقرة، آية ١٠٦]، والسنة ليست خيراً من القرآن ولا مثله، وغير ذلك من النصوص.." [١٧]. وقضية نسخ القرآن بالسنة، هي مسألة أصولية قديمة، تناولها العلماء قديماً، وليس هذا موضع بسطها[١٨]، لكن أشير هنا إلى فرق مهم وجوهري في الموضوع، وهو أن معالجة العلماء السابقين كانت معالجة علمية بحتة، ليس لها أي امتداد أو أثر على منزلة السنة، ومرتبتها من بين أدلة التشريع، أما معالجة هوفمان فلها امتداد فكري ملتبس، وهو أن السبب في هذا الموقف والميل لهذا القول ليس لأجل اعتبار علمي محدد، وإنما هو نتيجة للموقف الملتبس من السنة النبوية!، على أن مسألة رجم الزاني الثيب لا تدخل ضمن هذه المسألة؛ لأنها تدخل ضمن نسخ التلاوة وبقاء الحكم، إذ قد جاء في السنة الصحيحة أن رجم الزاني كان مما يقرأ من القرآن، ثم نسخ بعد ذلك، ففي صحيح البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب أنه قال: "إن الله قد بعث محمداً بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله e ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف"[١٩]. كما أن عقوبة الزاني في القرآن جاءت بلفظ العموم، ولم تفرق بين الزاني المحصن والزاني الثيب، فجاءت السنة وخصصت هذا العموم

بالجلد للبكر والرجم للمحصن، وهنا يمكن أن تَرِد مسألة الزيادة على النص، هل تسمى نسخاً؟، وهي مسألة طويلة لا حاجة من بسطها هنا[٢٠].

والمقصود هنا بيان أنه وإن صح القول بأن السنة لا تنسخ القرآن -وهو قول معتبر- فإن ذلك لا يعني -عند القائلين به- أن السنة لا تتدخل في القرآن، كأن تخصص عمومه، أو تقيد مطلقه، أو تفصل مجمله، أو نحو ذلك. ولا يعني أيضا ارتداد هذا الخلاف على منزلة السنة وموقعها من بين أدلة التشريع، ولو كان هوفمان يقرر هذه المسائل الأصولية بمنطلقات علمية بحتة كما فعل بعض الأصوليين المتقدمين، لضاقت دائرة الحرج والاختلاف معه؛ لأنها مسائل خلافية منذ القدم، لكن دائرة الحرج ستتسع كثيراً، إذا أدركنا جيداً أن المنطلق مختلف كما قلنا، فهو ينطلق من تقرير هذه الآراء من منطلق خطير، وهو أن جانب السنة جانب ضعيف؛ لأنها يدخلها التشكيك من نواحي عدة!، ولعل النص التالي من كلامه يكشف عن موقفه بلا مواربة، إذ يقول: "أما الاختلاف الأساسي بين القرآن والسنة فهو أن الأول هو كلام الله ووحيه مباشرة إلى رسوله، والذي تكفل بحفظه، ولا خلاف في ذلك. أما الثانية، فلا تسلم من التشكيك في صحتها، ويرجع هذا. ضمن أسباب أخرى إلى أن الرسول كان قد نهى عن تدوين أقواله حتى يضمن عدم خلطها بالقرآن، ثم عاد فسمح بذلك، وعلى ذلك، لم يتم حفظ الأحاديث في القرن الهجري الأول مثلما تم حفظ وكتابة القرآن)[٢١].

وسيأتي الكلام على هذه المسألة بالتفصيل في مبحث قادم.

المبحث الثاني
مفهوم السنة النبوية

من أهم القضايا التي تناولها المستشرقون عند حديثهم عن السنة: مفهوم مصطلح السنة ودلالته، هل هو إذا أطلق يعني هذه الأحاديث التي بين أيدينا؟، أو أن له مفهوماً خاصاً تشكّل في أول الأمر، ثم بعد ذلك جرى له الكثير من التحولات!.

يذهب جولدتسيهر[٢٢] "في تفسير مفهوم السنة تفسيراً بعيداً، وهو أن السنة هي عبارة عن جوهر العبادات، وهي تمثل طريقة تفكير الأمة الإسلامية قديماً، فهي العادة المقدسة والأمر الأول!، وأنه ما من أمر أو فعل يوصف عندهم بالفضل أو العدالة،

إلاَّ إذا كان له أصل في عاداتهم الموروثة أو مُتَّفقاً معها، وهذه العادات التي تتألَّف منها السُنَّة تقوم عندهم مقام القانون أو الديانة، كما أنهم كانوا يرونها المصدر الأوحد للشريعة والدِّينِ، ويعدُّون اطراحها خطأً جسيماً، ومخالفة خطيرة للقواعد المعروفة، والتقاليد المرعية التي لا يَصِحُّ الخروج عليها، وما يصدق عن الأفعال أيضاً يصدق عن الأفكار الموروثة، والجماعة يَتَحَتَّمُ عليها أنْ لا تقبَلَ في هذا المجال شيئاً جديداً، لا يتَّفق مع آراء أسلافها الأقدمين"، ثم يضيف قائلاً: بأنَّ فكرة السُنَّة يمكن إدراجها بين الظواهر التي سمَّاها «سْبَنْسِرْ» بـ: «العواطف القائمة مقام غيرها»، وهي النتائج العضوية التي جمعتها بيئة من البيئات خلال الأجيال والأحقاب، والتي تركَّزت وتجمَّعت في غريزة وراثية تتألف منها الصِفَةُ أو الصفات التي توارثها أفراد هذه البيئة. وقد نقل العرب فيما بعد فكرة السُنَّة إلى الإسلام الذي أوهم بمخالفة سُنَّتهم"[٢٣]، ويمكن أن نسجل على هذا التفسير العديد من الملاحظات، من أهمها: أنه يلغي البعد المقدس في السنة، وهذا التفسير كاف وحده في تعطيل فاعلية السنة من جهة التشريع، فهي لا تعدو أن تكون تمثيلاً تاريخياً للحالة الفكرية والنفسية للعهد النبوي الأول!، ومنها: أن السنة هي نتاج البيئة الوراثية التي كانت قبل الإسلام، ثم بعد ذلك انتقلت هذه البيئة إلى حقل الإسلام لتتشكل بما يسمى: السنة !.

أما مراد هوفمان فيعبر عن تصوره للسنة بهذا النص الكاشف، فيقول: "في المجتمع الإسلامي الأول لم يكن قد وجد اصطلاح "السنة النبوية" بعد. وكما نستنتج من مجموعة الأحاديث المسماة "الموطأ" التي وضعها الفقيه مالك بن أنس وهو من المدينة المنورة، كان الفقه يقوم على القرآن الكريم والعرف، طالما هذا الأخير لا يتناقض مع القرآن. تطورت هذه "السنة الحيوية" إلى درجة أن أصبح من العادة الحديث عن سنة الخليفتين أبي بكر وعمر ﵄ إلى أن جعل الإمام الشافعي في نهاية القرن الثامن الميلادي السنة تقتصر على ما روي عن النبي ﷺ فقط، بعد أن كان بعضها قد نسب، عن طيب نية أو بغير حق، إلى النبي ﷺ"[٢٤]. وفي هذا النص يقرر الدكتور مراد ثلاث قضايا: الأولى: أن اصطلاح السنة النبوية هو اصطلاح

حادث بعد المجتمع النبوي ومجتمع الصحابة، والثانية: أن مفهوم السنة بقي في حالة تطور وتوسع حتى أصبح يطلق على سيرة الشيخين وطريقتهما، والثالثة: أن الشافعي هو أول من قَصَرَ السنة على ما يروى عن النبي e دون غيره، وكان ذلك بعد ما نسب قدر من السنة إلى النبي e بغير حق.

وهذه القضايا الثلاث يمكن إرجاعها إلى قضية محورية، وهي مفهوم السنة لدى مراد هوفمان، وترد عليه الأسئلة التالية: هل كان مصطلح السنة الذي يعني ما ينسب إلى النبي e وليس معروفاً في المجتمع الأول؟، وهل يعتبر الشافعي هو أول من قصر مفهوم السنة على ما يروى عن النبي e ؟، وقبل الإجابة على هذه الأسئلة لابد من بيان مصدر هذا الرأي: يعتبر المستشرق شاخت من أوائل من قال بهذا الرأي، فقد قال في كتابه (أصول الفقه المحمدي)[٢٥]: "يعتبر الشافعي أول من استخدم السنة مقصوراً على فعل الرسول e". ويقول أيضا: "إن النظرية الكلاسيكية للفقه الإسلامي تعرف السنة بأفعال النبي e المثالية، وفي هذا المفهوم يستعمل الشافعي كلمة السنة، وعنده أن السنة أو سنة الرسول e كلمتان مترادفتان، ولكن معنى السنة على وجه الدقة إنما هو النظائر السابقة ومنهج الحياة"، ولذلك يرى شاخت أن مفهوم السنة في المجتمع الإسلامي في العصر الأول، كان الأمر العرفي أو الأمر المجتمع عليه. ويرى مرجليوث[٢٦] أن مفهوم السنة كمصدر للتشريع كان في بداية الأمر، وانحصر بمفهومه في الفترة المتأخرة في أفعال النبي e [٢٧]، وقد تأثر بهذه الآراء بعض الباحثين الذين كتبوا حول مفهوم السنة ودلالتها، كعلي عبد القادر في كتابه (نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي) [٢٨]، وحمادي ذويب في (السنة بين الأصول والتاريخ)، حيث يقول الأخير: 'إن الفهم السوسيولوجي للدين يدعو إلى مراجعة فهم السنة الأصولي، واعتباره مفهوماً نسبياً وتاريخياً من صنع الفقهاء والأصوليين'[٢٩]، ويقول أيضاً: "إن مفهوم السنة الأصولي الذي غلف بالمقدس وأصبح ضمن اللامفكر فيه؛ لرسوخ اعتقاد الضمير الإسلامي في صحته ومشروعيته المتأصلة في النفوس ليس له إلا مفهوم صاغه الأصوليون نتيجة مقتضيات مذهبيه وتاريخية معينة، وهو

بالتالي مفهوم تاريخي ونسبي لم يعرفه النبي ولا صحابته"[٣٠]. وقال بذلك أيضا محمد حمزة كما في كتابه (الحديث النبوي) [٣١]وغيرهم.

وهذا الرأي الذي يجعل السنة مفهوماً ملتبساً في دلالته هو -أيضا- يعطل فاعلية السنة من جهة التشريع، فهي لا تعدو أن تكون ممثلاً عن مفهوم حادث لم يكن موجودا في الصدر الأول، وهذا يعني أنه مفهوم قابل للنقض والمناقشة!، وعند مناقشة هذا الرأي في الجانب الآخر تبيَّن أن مصطلح السنة كان حتى في العهد النبوي يستعمل للدلالة على أفعال النبي e وأقواله وطريقته، ومن ذلك مثلاً: استعمال السنة بمعنى أقوال النبي e وأفعاله وتقريراته: ويمثِّلُ له بحديث حذيفة بن اليمان أنه قال: حدثنا رسول الله e حديثين، رأيت أحدهما، وأنا أنتظر الآخر، حدثنا (أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة) [٣٢]، ومن ذلك أيضاً: استعمال السنة بمعنى طريقة النبي e وسيرته: ويمثل له بحديث أنس أن الرسول e قال لمن رغب في الانقطاع عن العبادة وترك ما أحل الله: (أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني)[٣٣]. أما عمل الشافعي فلم يكن سوى تأصيل الاحتجاج بالسنة من القرآن، والتناظر مع الشافعي لا يكون في إدعاء إتيانه بمفهوم جديد للسنة، وإنما في فك تأصيله ودليله، فمثلاً: علق الشافعي على قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾[٣٤]، بقوله: (فذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت مَن أرضى مِن أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله e، وهذا يشبه ما قال، والله أعلم؛ لأن القرآن ذُكر، وأُتْبِعَتْه الحكمة، وذكر الله منَّته على الخلق بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز -والله أعلم- أن يقال الحكمة هنا إلا سنّة رسول الله e، وذلك أنها مقرونة بالكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله e وحتّم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول فرض إلا لكتاب الله تعالى وسنة رسوله e) [٣٥]. فهذا التأصيل من الإمام الشافعي لا يعني أبداً أنه وضع مفهوماً جديداً للسنة لم يكن معروفاً في الصدر الأول، وإنما يعني -فقط- تأصيل الاحتجاج

بالسنة من القرآن، وليس أكثر من ذلك.

ثم إن عمل الشافعي كان هو محاربة الرأي المخالف للنص، إذ نادى بضرورة أن يطرح من الأقوال الفقهية ما خالف النص من كتاب وسنة، فهو هنا لا يجعل النص تابعاً للرأي، وإنما الرأي تابع للنص.

المبحث الثالث
كتابة السنة وتدوينها

من أبرز مواقف المستشرقين من السنة موقفهم من تدوين السنة النبوية، فيرى كثير منهم أن السنة لم تكتب إلا متأخرة جداً، وأن هذا التأخر تسبب في فشو الوضع واهتزاز الثقة في هذه المدونات الحديثية(٣٦)، ولهذا فهم يُوهِنون كل خبر يؤكد جمع السنة في وقت مبكر!، فمثلاً: يرى المستشرق جولد تسيهر أن اشتغال عمر بن عبد العزيز بالسنة، وتكليفه لأبي بكر محمد بن حزم خبر موضوع ومتكلف! (٣٧)، ويرى أيضاً أن أهل الرأي اعتمدوا في وضع فروع الشريعة على العقل وأهل الحديث؛ لأن الحديث لم يكتب دهراً طويلاً، فغابت معالمه وتشتت أمره –على حدِّ زعمه– بينما أهل الحديث اختلقوا أخباراً تأييداً لقولهم، فنسبوا إلى الرسول أحاديث في إباحة الكتابة(٣٨)!، وهنا يقرر هوفمان موقفه من كتابة السنة فيقول: (من ذلك، إلى النقطة الأخيرة المهمة: العلاقة بين القرآن والسنة: يجب أن ينظر المرء أنه لا يوجد مشكلة، فلا خلاف أن القرآن هو كلام الله، بعد نزول الوحي به، تمت كتابته وحفظه فور نزوله. بينما السنة –بما في ذلك الحديث القدسي– هي صياغة النبي e. وتمت كتابتها بعد قرنين. بناء على ذلك(٣٩) وفي موضع آخر يقول: "أما الاختلاف الأساسي بين القرآن والسنة. فهو أن الأول هو كلام الله ووحيه مباشرة إلى رسوله، والذي تكفل بحفظه، ولا خلاف في ذلك. أما الثانية، فلا تسلم من التشكيك في صحتها، ويرجع هذا –ضمن أسباب أخرى– إلى أن الرسول كان قد نهى عن تدوين أقواله، حتى يضمن عدم خلطها بالقرآن، ثم عاد فسمح بذلك، وعلى ذلك، لم يتم حفظ الأحاديث في القرن الهجري الأول مثلما تم حفظ وكتابة القرآن"(٤٠). ويصرح في موضع آخر أيضاً فيقول: "كان الرسول e ينهى بين الحين والآخر عن تدوين السنة، للحيلولة

دون حدوث خلط بينها وبين النص القرآني، (للسبب نفسه تقوم المدارس القرآنية بتدريس القرآن فقط دون السنة). ولذلك لم يكن هناك سوى القليل من الأحاديث المدونة في حياة الرسول e، وهي التي دونها عبد الله بن عمر (مفقودة مع الأسف). وهكذا تمت كتابة السنة بعد وفاة الرسول e، وبالتالي فهي بطبيعة الحال لا تتمتع بالمقام الذي يمثله القرآن الكريم من حيث الدقة والصحة)[٤١]، وبعد سرد هذه النصوص يمكن أن نجمل أراء هوفمان بما يلي: أن كتابة السنة لم تقع إلا بعد قرنين من الزمان، وأن السنة لم تسلم من التشكيك بصحتها، لأنها لم تحفظ كما حفظ القرآن. وأن الرسول e كان ينهى أصحابه عن تدوين أقواله، كي لا تختلط بالقرآن، وأن السنة لم تكتب في حياة النبي e، وإنما كانت الكتابة بعد وفاته e. كما يقرر أيضاً أن المدون من السنة في عهد النبي e هي ما كتبه عبد الله بن (عمر)، وهي مفقودة مع الأسف كما يقول: ونتيجة لذلك فإن السنة –برأيه– لا تتمتع بالمقام الذي يمثله القرآن، وبعد هذا العرض المفصل لأراء هوفمان وقبله رأي المستشرقين يمكن أن نردها جميعاً إلى قضية واحدة، وهي قضية (بداية كتابة السنة)، وهي قضية قديمة، تناولها الكثير ممن بحث حول تاريخ كتابة السنة وتدوينها من المستشرقين وغيرهم. وكانت هذه القضية مورداً لكثير من الأسئلة القلقة، مثل: متى بدأت كتابة السنة النبوية؟، وهل كان النبي e ينهى عن كتابة السنة؟، ولماذا؟، فإن كان الجواب بنعم، فهل يمكن أن تجعل السنة مصدراً للتلقي والاحتجاج كالقرآن، وعامة أحاديثها بقيت أكثر من قرنين من الزمان تتناقلها الآذان عن الشفاه ولم تدون ؟، أليس هذا دليلاً كافياً لعدم الوثوق في السنة والتشكيك في صحتها؟، إلى غير ذلك من الأسئلة. ومناقشة هذه المسألة تحتاج إلى مؤلف مستقل، لكن يمكن نقض هذه الفكرة من أساسها إذا أدركنا حقيقة تاريخية مهمة، ولكن قبل عرضها أشير باختصار إلى آراء الباحثين حيال الموضوع.

فهناك رأي يقول: إن كتابة السنة كانت بدايتها في عهد النبي e، وسار أصحابه ومن جاء بعدهم على هذا النهج، حتى ظهرت المصنفات المشهورة في عصر التدوين، والتي تحوي بين طياتها عامة الأحاديث المروية عن رسول الله e.

ولهم أدلة كثيرة جداً، وستظهر خلال عرض ومناقشة أدلة الفريق الثاني.

وهناك فريق يرى أن السنة لم تكتب في حياة النبي e، وما كتب كان مفقوداً، ولم يقع تدوين للسنة -يوثق به- إلا في بداية القرن الثالث الهجري، وما وقع قبل ذلك من المصنفات، كمصنف ابن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، ومصنف الثوري، وغيرها، كلها قد فقدت ولم يصلنا منها شيء. وهذا الرأي هو الذي يقول به هوفمان -كما ظهر من العرض السابق- وهو في أصله قول لجماعة من المستشرقين مثل: جولدتسيهر، وهورفتس، ويوسف شاخت وغيرهم[٤٢].

وهم وإن كانوا يختلفون في التفاصيل لكنهم يتفقون جميعاً على أنه لم يقع تدوين في القرن الأول. ومن أدلتهم أن رسول الله e كان ينهى أصحابه عن تدوين أقواله، وأن السلف كانوا يكرهون كتابة الحديث، وأن ما وصلنا من مصنفات للسنة هي مصنفات متأخرة، تعود إلى بداية القرن الثالث. وهذا يؤكد على تأخر كتابة السنة[٤٣]، ويمكن مناقشة الدليل الأول: "أن رسول الله e كان ينهى أصحابه عن تدوين أقواله"، بأن يقال إنه ورد في الباب عدة أحاديث، ومن أصحها حديث أبي سعيد الخدري (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه)[٤٤]، وهذا الحديث مختلف في صحته، وقد أعله الإمام البخاري بالوقف[٤٥]. وقد ورد في الباب جملة من الأحاديث لكن لم يصح منها شيء[٤٦]. ثم إنه لو صحَّ رفعُ هذا الخبر إلى الرسول e فإن أحاديث الإذن بالكتابة أكثر وأصح، ومنها: ما ثبت في "الصحيح" أن رسول الله e خطب يوم الفتح فقال: "إن الله حبس عن مكة القتل، أو الفيل، وسلط عليهم رسول الله والمؤمنون.."، ولما انتهى من خطبته جاء رجل من أهل اليمن، فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال رسول الله e: "اكتبوا لأبي شاة"[٤٧]. ومنها ما صح عن أبي هريرة أنه قال: "ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله e مني، إلا عبد الله بن عمرو فقد كان يكتب ولا أكتب"[٤٨]، ومنها: ما روي عن عبد الله بن عمرو ﷺ أن بعض الصحابة حدثه فقال: إنك تكتب عن رسول الله كل ما يقول، ورسول الله e بشر يغضب فيقول ما لا يكون شرعاً، فرجع عبد الله إلى رسول الله e فأخبره بما قيل له، فقال له

الرسول e: "اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج من فمي إلا الحق"[٤٩]. ومنها أن رسول الله e قال في مرض موته: "ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده"[٥٠]. وهذه الأحاديث لا مطعن فيها بحال، بينما أحاديث المنع أصحها حديث أبي سعيد، وهو مع ذلك مختلف في صحته كما ظهر مما تقدم.

أخيراً: على القول بصحة حديث أبي سعيد t فإنه مؤول بعدة تأويلات سائغة، منها: أن ذلك من منسوخ السنة بالسنة، أي أن المنع جاء أولاً، ثم نسخ بالإذن في الكتابة بعد ذلك، وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء، ومنهم ابن قتيبة كما في (تأويل مختلف الحديث)[٥١]، وقد قالوا: إن النهي جاء أولاً خشية التباس القرآن بالسنة، فلما أُمِنَ الالتباس جاء الإذن. ومنها: أن النهي لم يكن مطلقاً، بل كان عن كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة، أما في صحيفتين فمأذون فيه. ومنها: أن الإذن جاء لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون لأنفسهم، ويؤمن عليهم الخلط بين القرآن والسنة، وهناك آراء غير ذلك لكن هذه أشهرها.

أما استدلالهم بأن السلف كانوا يكرهون كتابة الحديث. فيناقش بأن يقال: بأنه وإن كرهها قوم فقد استحبها آخرون، وقد بسط الخطيب في (تقييد العلم)[٥٢]، أقوال بعض السلف من الصحابة والتابعين في استحباب الكتابة والرفع من شأنها، وقال في آخره: "قد أوردت من مشهور الآثار، ومحفوظ الأحاديث والأخبار، عن رسول رب العالمين وسلف الأمة الصالحين في جواز كتب العلم، وتدوينه وتجميل ذلك الفعل وتحسينه، ما إذا صادف بمشيئة الله قوي شك رفعه، أو عارض ريب قمة ودفعه"[٥٣]، وسرد الدكتور الأعظمي في كتابه (دراسات في الحديث النبوي) أسماء اثنين وخمسين صحابياً ممن كان يكتب الحديث أو يكُتب له، أو يأمر بكتابتها[٥٤]. هذا في مجتمع الصحابة فضلاً عن غيرهم من التابعين أو ممن بعدهم.

أما احتجاجهم بأن ما وصلنا من مصنفات للسنة هي مصنفات متأخرة، تعود إلى بداية القرن الثالث. وهذا يؤكد تأخر كتابة السنة، فهذا الاحتجاج لا يسلم -بداهة- من الاعتراض، من أهمها: أن هناك مصنفات للسنة وصلت إلينا قبل هذا التاريخ

بزمنٍ طويل، كصحيفة همام بن منبه، وقد طبعت أوَّل مرة بتحقيق د. محمد حميد الله، من خلال مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٣٧٣هـ، ثم تكاثرت طبعاتها بعد ذلك[٥٥]. وقد وردت بتمامها في مسند الإمام أحمد، ولا يتطرق الشك في صحة نسبة هذه الصحيفة إلى مؤلفها، لما توافر لها من أسباب الثقة بها والتي من أهمها: وجود الصحيفة بالسند الصحيح إلى مؤلفها في نسخها المخطوطة، ومنها: تتابع الحفاظ على نقل أحاديث الصحيفة في مصنَّفاتهم؛ إما على جهة الاستيعاب كما فعل الإمام أحمد، أو على جهة الانتقاء كما فعل شيخا الإسلام البخاري ومسلم في صحيحيهما، وكذلك البيهقي في سننه، والبغوي في شرح السنة، ويصرحون بنسبة هذه الأحاديث إلى الصحيفة. أما الصحيفة التي أشار إليها هوفمان بقوله: (ولذلك لم يكن هناك سوى القليل من الأحاديث المدونة في حياة الرسول e، وهي التي دونها عبد الله بن عمر (مفقودة مع الأسف). فلعله يعني بها الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وليست لعبد الله بن عمر بن الخطاب. وهي من أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي، وتسمى (الصحيفة الصادقة) التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص من رسول الله e، وقد اشتملت على ألف حديث، كما يقول ابن الأثير[٥٦]، ومحتواها محفوظ في مسند أحمد بن حنبل، إذ أخرجها كلها في مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، حتى ليصح أن نصفها بأنها أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث على عهده صلوات الله عليه، ثم بعد ذلك تواردت المؤلفات في ذلك، يقول ابن حجر مبيناً تسلسل التصنيف: "فأول من جمع ذلك[٥٧] الربيع بن صبيح (توفي ١٦٠ هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (١٥٦هـ) وغيرهما، وكانوا يصنِّفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة؛ فدونوا الأحكام. فصنَّف الإمام مالك "الموطأ" وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ومن بعدهم (توفي ١٧٩هـ). وصنَّف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة (توفي ببغداد ١٥٠ وقيل: ١٥١)، وصنَّف أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي بالشام (١٥٦هـ)، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة

(توفي ١٦١هـ)، وحماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة بالبصرة (نوفي ١٧٦هـ)، ومعمر بن راشد باليمن (المتوفى ١٥٣هـ)، وجرير بن عبد الحميد بالري (توفي ١٨٨هـ)، وعبد الله بن المبارك بخراسان (المتوفى ١٨١هـ). ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي e خاصة، وذلك على رأس المائتين؛ فصنَّف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً (توفي ٢١٣هـ)، وصنَّف مسدد بن مسرهد البصري مسنداً، وصنَّف أسد بن موسى الأموي مسنداً (توفي ٢١٢هـ)، وصنَّف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسنداً. ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنَّف حديثه على المسانيد؛ أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء. ومنهم من صنَّف على الأبواب والمسانيد معاً، كأبي بكر بن أبي شيبة، ولما رأى البخاري هذه التصانيف ورواها وجدها جامعة للصحيح والحسن، والكثير منها يشمله التضعيف؛ فحرَّكَ هِمَّتَهُ لجمع الحديث الصحيح، وقوَّى هِمَّتَهُ لذلك ما سمعه من أُستاذه الإمام إسحاق بن راهويه حيث قال لمن عنده والبخاري فيهم: "لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله e"، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي وأخذتُ في جمع الجامع الصحيح"[٥٨].

وهذه المصنفات التي أشار إليها الحافظ لم تفقد، ولكنه بعد ظهور عصر التدوين أدرجت هذه المؤلفات في كتب أخرى، فمثلاً مسند سفيان بن عيينة، مدرج في مسند الحميدي، وجامع معمر في مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن جريج مفرق في مجموعة من المصنفات. وصحيفة همام مدرجة في مسند أحمد بكاملها.. وهكذا فلم يفت –في الغالب– منها شيء.

أخيراً بعد عرض هذه الأقوال، أُشير إلى الحقيقة المهمة التي أشرت إليها في مبتدأ الحديث عن هذه المسألة، وهي أن سبب كل هذا الخلط في هذا الرأي يعود إلى مشكلة في التصور لأصل المسألة، ولإيضاح ذلك أقول: إن قولهم بهذا الرأي نشأ من خلطهم بين المصطلحات الثلاث: (التقييد، والتدوين، والتصنيف)[٥٩] فالتقييد كان كثيراً

عند السلف من الصحابة والتابعين، وهو يعني الكتابة الشخصية كفعل عبد الله بن عمرو في كتابته لأحاديث النبي e. و(التدوين) جمع ما قيد في ديوان واحد غير مصنف ولا مرتب، و(التصنيف) ترتيب الأحاديث، إما على المسانيد، أو على الأبواب الفقهية أو نحو ذلك. ولما كان لم يصل لأيدينا إلا المصنفات التي ما يرجع أغلبها إلى بداية القرن الثالث أو نهاية القرن الثاني، ظن هؤلاء أن كتابة السنة لم تقع إلا في هذا التأريخ، وبقيت ما يقرب من مائتين سنة تتداول بين الناس دون أن تكتب أو تدون. وهذا من دون شك خطأ بيّن، منشأه مما سبق ذكره، وهو الخلط بين دلالة المصطلحات الثلاثة ومعناها، والتسلسل الزمني الصحيح أن يقال إن السنة في عهد النبي e كانت مقيدة ومكتوبة –والأدلة على ذلك كثيرة، ذكرت بعضها– ثم بعد ذلك بدأ عصر التدوين، فكانت السنة تجمع في ديوان واحد، ومن هذا الباب قول مالك: "أول من دون العلم ابن شهاب الزهري"(٦٠). وقد بذل العلماء غاية البذل في الاستقصاء بجمع ما تفرق من السنة؛ فقال ابن جريج: "ما دون العلم تدويني أحد"، وقال يعقوب: "وسمعت يوسف بن محمد يقول: خرج ابن جريج إلى باديتهم طرف مكة فصنف كتبه على ورق العشر، ثم حولها في البياض فكان إذا قدم مكة محدث حمل إليه كتابه فيقول: أفدني ما كان في هذه الأبواب"(٦١). قال الخطيب: "ممن سلك طريق ابن جريج في التصنيف واقتفى أثره في التأليف من أهل عصره والمدركين لوقته سوى الأوزاعي وابن أبي عروبة: الربيع بن صبيح بالبصرة وشعبة بن الحجاج وحماد بن سلمه بها أيضاً جميعاً، ومعمر بن راشد باليمن وسفيان الثوري بالكوفة، وصنَّف مالك بن أنس موطئه في ذلك الوقت بالمدينة، ثم من بعد هؤلاء سفيان بن عيينة بمكة وهشيم بن بشير بواسط، وجرير بن عبد الحميد بالري وعبد الله بن المبارك بخراسان، ووكيع ابن الجراح ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ومحمد بن فضيل بن غزوان جميعاً بالكوفة وعبد الله بن وهب بمصر والوليد بن مسلم بدمشق، ثم من بعدهم عبد الرزاق بن همام وأبو قرة موسى بن طارق جميعاً باليمن، وروح بن عبادة بالبصرة، ثم اتسعت التصانيف وكَثُر أصحابها في سائر الأمصارِ على تتابع الدهور وكرِّ الأعصار(٦٢).

ثم بعد ذلك ظهر عصر التصنيف، وفيه صُنِّفت الكتب على المسانيد، أو على الموضوعات كالتصنيف على الأبواب الفقهية. وانتشرت هذه الكتب والمصنفات واشتهرت، واكتفى الناس بها عن الأجزاء والصحف المدونة، فبقيت هذه المصنفات حتى يومنا مورداً عذباً لسنة رسول الله e .

المبحث الرابع
النقد العقلي للمتون

من أبرز الإشكالات التي يذكرها المستشرقون عند تناولهم لمتون السنة قضية أن هذه المتون لم تخضع للنقد العقلي، وإنما كان غاية ما اعتمد عليه المحدثون في ثبوت النصوص هو سلامة الإسناد الموصل لهذه المتون، ولم يكلفوا أنفسهم في نقد المتون وفحصها وتمييزها من الداخل، وهذا التصور أدَّى بهم إلى وصف منهج المحدثين بالقصور والخلل، ووصفوه بالسطحية من حيث معالجة الشكل دون المضمون[٦٣]، ومن ذلك قول كولسون[٦٤]: "إنَّ المُحَدِّثِينَ يبحثون في الأسانيد شَكْلِيًّا بدون الاهتمام بنقد المتون". وفي موضع آخر يقول -واصفاً منهج التصحيح عند المحدثين-: "إذا كانت سلسلة الإسناد متصلة، وكان كل فرد من أفراده عدلاً -من وجهة نظرهم- فحينئذ قبلوا الحديث وصار شرعًا واجبًا، ولا يمكن بسبب الإيمان السؤال عن متن الحديث لأنه وحي إلاهي فلا يقبل أي نقد تاريخي"[٦٥]. ويقول كيوم[٦٦]: "متى اقتنع البخاري بتحديد بحثه في سلسلة الرُوَاةِ في السند مفضلاً ذلك على نقد المتن، صار كل حديث مقبول الشكل حتميًّاً بحكم الطبع"[٦٧].

وقد تطابق هوفمان معهم تماماً في هذا الإشكال، فهو يصرح كثيراً في كتبه بأن متون الأحاديث لم تخضع لأي انتقاد من قبل أئمة الحديث واكتفوا بصحة سلسلة الرواة! فيقول: "تفادى جامعوا الحديث المشهورون، بالإضافة إلى سلسلة الرواة، إخضاع مضمون المادة المنقولة "المتن" للانتقاد، ما عدا الحالات التي تبدو غير ممكنة، أو تتضمن تناقضاً، إذ لم تتوفر لهم آنذاك الوسائل المتاحة حالياً للتحليل اللغوي أو النقد التاريخي؛ ولذلك تتضمن مجموعاتهم بعض التزوير الذي لا يراد به شر؛ لأنها تتعاطف مع تيار سياسي أو ديني أو جماعة من الجماعات الإسلامية

الأولى، أو تتخذ موقفا ضدهم"[٦٨]. ويقول أيضاً: "ومن المعلوم عدم التطابق الكامل بين الأحاديث عند السنة والشيعة والإباضية. ومعلوم أيضا كف قاسى علماء أتقياء كالبخاري ومسلم لينقلوا الحديث النبوي مما ليس منه، ولكن من يضمن نجاحهما الكامل؟ لهذه الشكوك ما يبررها، فكتب الحديث الستة الصحيحة تم جمعها بالأسلوب نفسه، وبخاصة في التبجيل المطلق لصحابة النبي e، ولم يتم نقد الإسناد والمتن كما لو استخدمت التحليلات اللغوية والاجتماعية والتاريخية الحديثة. ومع معرفة أن هناك ١٠٠٠٠ حديث موضوع، دارت على بعض الألسن خلال ٢٠٠ سنة من وفاة النبي e، فيجب علينا أن نعترف أن السنة لم تحفظ بالدرجة التي نأمله"[٦٩]، ويقول أيضاً: "من الواضح أن التأكيد على إسناد الحديث بدلاً من الغوص في المتن أنتج في هذه الحالة التي جعلت كتب الصحاح تتضمن أحاديث غير حقيقة. وهذا ليس جوهرياً طالما لدينا وثيقة حقيقية القرآن الكريم، وكذلك من يدعى بالسنة الحية"[٧٠]. وغير ذلك من النصوص التي تؤكد أن إشكالية نقد المتون تحتل مساحة كبيرة في تصور هوفمان، وهي في ذات الوقت متطابقة تماماً مع آراء المستشرقين، بل لا تعدو أن تكون نقلاً حرفياً عنهم في بعض الأحيان.

ومرد هذه الإشكالية –في تقديري– إلى ضعف تصور منهج النقد عند المحدثين، وإلا فأئمة النقد يتعاملون مع الإسناد ومع المتن كذلك، وما أكثر ما يقولون في الراوي: "يحدث بالمناكير"، أو "صاحب مناكير" وهذا يعني أن المتن ليس بمعزل عن عملية النقد عندهم، وللمعلمي في هذا نص مهم جداً سأنقله بطوله؛ لأنه يجلي باختصار منهج النقد عند المحدثين، يقول: "من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم وكتب العلل وجد كثيراً من الأحاديث يطلق الأئمة عليها: حديث منكر. باطل. شبه الموضوع. موضوع، وكثيراً ما يقولون في الراوي: يحدث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير منكر الحديث، ومن أنعم النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا منا بينه وهنه

فيذكرونه، وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر موضوعات ابن الجوزي وتدبر تجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره ولكنه قلما يصرح بذلك بل يكتفي غالباً بالطعن في السند وكذلك كتب العلل وما يعل من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك ما ينكره متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: منكر، أو نحوه أو الكلام في الراوي أو التنبيه على خلل من السند كقولهم: فلان / لم يلق فلاناً لم يسمع منه. لم يذكر سماعاً. اضطرب فيه، لم يتابع عليه خالفه غيره، يروي هذا موقوفاً وهو أصح، ونحو ذلك[٧١].

من هذا النص تظهر لنا حقيقة علمية مهمة، وهي أن نقد المتن كان عند المحدثين ركيزة أساسية في المنهج النقدي، وهذا يظهر من أحكامهم على الراوي، فهم كثيراً ما يحكمون على الراوي بالضعف؛ لا لشيء إلا لأن المتن الذي رواه عاد عليه بالضعف! وهذا يعني أن نقد المتن ركن ركين في العملية النقدية عند المحدثين، وكل من يقرأ في قواعد علوم الحديث سيلحظ بجلاء أن نقد المتن أمر مقرر في هذا القواعد، ويظهر هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة رضوان الله عليهم، فعائشة اعترضت على عدد من الروايات، لا لضعف الرواة ولكن هذه الروايات لم تنسجم مع المبادئ العامة والبديهيات الشرعية والعقلية[٧٢]، وكذلك فعل عمر ومعاوية وغيرهم. ثم إن الاعتماد على أقوال أئمة الجرح والتعديل في نقد سند الحديث، لا يعني بحال تجاهل نقد المتن، إذ الحكم على الراوي من قبل أولئك الأئمة أو بعضهم على الأقل هو نتيجة ملخصة لعملية نقدية من أهم أركانها النظر في مدى سلامة متون ذلك الراوي، وعليه فإن اعتماد الباحث الحديثي على قول ابن حنبل، أو البخاري: أن فلاناً "منكر الحديث" مثلاً في تضعيف حديث ما، لا يعني تجاهل نقد المتن؛ لأن الراوي ما وصف بمثل ذلك الوصف في الغالب إلا لوجود مرويات منكرة في متونه-كما قلنا سابقاً-، وبمعنى آخر فإن هناك تلازماً وترابطاً بين نقد السند ونقد المتن، فما يظنه البعض أنه نقد مجرد للسند، هو في الحقيقة نتيجة عملية شاملة لأمور عدة منها نقد المتن أيضاً. وقد عني الأئمة بالمتون عناية شديدة، وبسبب هذا

نشأ علم مستقل اسمه: علم اختلاف الحديث، أو مختلف الحديث أو مشكل الحديث، وموضوع هذا العلم هو البحث في المتون، ومن ذلك كتاب: (اختلاف الحديث) للشافعي، وتهذيب الآثار للطبري، ومختلف الحديث لابن قتيبة وغيرها[٧٣].

ولأن هذه الإشكالية -كما قلنا- يعود سبب وجودها في الذهن إلى ضعف التصور لمنهج النقد، وإلا فكيف يقول بذلك قائل وهو يرى أن من أغمض دقائق مباحث التضعيف في الحديث علم العلل، وموضوعه هو الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة لكن وقع فيه نكارة من جهة متنه أو إسناده، وكان الأئمة يضعفون الحديث بقولهم: إسناده جيد، ومتنه منكر، فهذا العلم الدقيق كما يتوجه إلى نقد الأسانيد فهو يتوجه أيضاً إلى نقد المتون. ثم إن كثيراً من الأحاديث الموضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند؛ لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد، بمعنى أنهم يركبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع، أو يلقنون الثقة في مراحل اختلاطه فيروي الموضوعات بأسانيد صحيحة. وقد عمد بعض الكذابين إلى كتب شيوخهم الثقات فأدخلوا عليها أحاديث مكذوبة، وكتبوها بين السطور إلى غير ذلك من الوسائل، ولكن مع ذلك فإن العلماء قد كشفوا هذه الأحاديث ودونوها في كتب الموضوعات فلو كان أئمة النقد لا يقع نظرهم إلا على الأسانيد لراجت هذه الأحاديث ورأينها دوِّنت في كتب الصحاح!، والسند هو إحدى الدلالات على الصحة وليس هو الدليل الوحيد عليها. وإن نظرة متأنية في كتب السنة المشهورة تعطينا الدليل الأكيد على العناية بالمتون ونقدها، فالبخاري يختار الرواية من بين مئات الروايات[٧٤]، ومثله غيره من الأئمة.

فإذا فرغنا من حل هذه الإشكالية، وأن المحدثين كانوا بدون أدنى شك ينتقدون المتن كما ينتقدون الإسناد، فماذا يريده المستشرقون بالتحديد؟، من نصوصهم التي ذكرناها في الأعلى، ظاهر أنهم يريدون أن تجعل النصوص تحت نظر العقل المجرد والمطلق!، فما يحيله العقل يجب إبطاله، وما لا يحيله يجب قبوله!، وهذا يعني أننا سنجعل النصوص في مواجهة مباشرة مع العقل!، ولكن لو سلَّمنا بقبول هذا فنحن

سنقف وإياهم أمام معضلة كبيرة من الصعب تجاوزها بل يستحيل، وهي إشكالية نسبية العقل!، فأي العقول التي سنتحاكم إليها؟، وما موقفهم من النص الذي يقبله عقلي ويرفضه العقل الآخر؟! ومن جهة أخرى فلا أحد يماري في محدودية العقل، فكيف نجعل المحدود يصدر أحكاما مطلقة؟ فالعقل البشري محدود في إمكانياته ومجالاته، ولذا يقول الشافعي: "إن للعقل حداً ينتهي إليه، كما أن للبصر حداً ينتهي إليه"(٧٥)، أي أن العقل كحاسة البصر عند الإنسان، فكما أنها محدودة جداً ونطاقها ضيق، ومجالاتها قاصرة، كذلك العقل محدود أيضاً، ومما يثبت ذلك الواقع التاريخي للعقل البشري، فكم من أمر كان العقل لا يعرفه ولا يحيط به، بل ولا يتصوره، ومع مرور الزمن وتقدم العلم المادي تمكن العقل البشري من إدراك تلك الأمور والقبول بها، وقابلية العقل للتطور وللتقدم من أظهر الأدلة على قصوره، ونقصانه عن حد الكمال، فالواجب على الباحث حين تتقدح في ذهنه بعض المعارضات العقلية لمتن حديث نبوي يتفق أهل الحديث على صحته، أن يشك أولاً في سلامة تلك المعارضات، ويدقق بإمعان في صحتها، ويعرضها على المحكات العلمية المعاصرة الدالة على حدود العقل، وإمكانية دخول الخطأ، والوهم، والغلط عليه(٧٦)، ومن جهة ثالثة فإن الإنكار العقلي أسهل من الإثبات؛ لأن المنكر يصدر في نفيه عن عدم العلم، ولذا يقرر العلماء: أن أكثر الجهل إنما يقع في النفي لا في الإثبات، ثم إن الإنكار العقلي هو في حقيقته نفي، والنفي لا يزداد؛ لأنه موقف سلبي، ومن هنا قيل: إن العلم يتقدم بالإثبات لا بالنفي والإنكار، وإدراك هذه الحقيقة أدت بكثير من علماء الغرب إلى الاعتراف ببعض الظواهر الغريبة على العقل كـ"الباراسيكولوجي" التي كان بعض العلماء الماديين في القرن التاسع عشر الميلادي يقفون منها الإنكار والتعالي(٧٧).

ولهذه الاعتبارات وغيرها لم يكن النظر العقلي المجرد في الأحاديث من منهج الأئمة ولا من طريقتهم، وإنما استعملوا منهج النقد للمتون جنباً إلى جنب مع نقد الأسانيد، لكن لا يضيرهم إن لم يقع نقدهم على وفق مراد من لم يعرف طريقتهم، ولم يسلك سبيلهم.

المبحث الخامس
الموقف من الإسناد

لم يزل الإسناد منذ أن بدأ عهد الرواية هو الركن الأهم في عملية سلامة الحديث، حتى كان الأعمش -وهو أحد كبار الرواة- يسميه: رأس المال(٧٨)، وكان سفيان الثوري يسميه سلاح المؤمن، فيقول: (الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟!)(٧٩). غير أنه مع ذلك فلم يكن الإسناد مهماً في عهد الصحابة كأهميته فيمن جاء بعدهم، والسبب في ذلك هو حصول الفتن ووجود دواعي الكذب وذلك لانتشار النحل والملل والمذاهب، فخاف المحدثون أن يتم توظيف الأحاديث في هذه الخصومات والمعارك، فتشددوا فيه، ولهذا قال محمد بن سيرين: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ بحديثهم)(٨٠). وقد ناقش المستشرقون هذا الموضوع من جهة بداية وجود الأسانيد، وأنها جاءت متأخرة، وهذا ما يشكك في مصداقيتها، كايتاني إلى أن بداية استعمال الأسانيد في الأحاديث كانت بين عروة بن الزبير المتوفى سنة (٩٤هـ)، وابن إسحاق (صاحب السير) المتوفى سنة (١٥١هـ)(٨١). ويؤيده على هذا المستشرق الآخر (اشبرنجر)(٨٢). ويرى شاخت أن أول بداية للإسناد كانت في أوائل القرن الثاني أو على الأقدم نهاية القرن الأول. ويرى هورفتس(٨٣)، أن أول استخدام للإسناد كان في الثلث الأخير من القرن الأول(٨٤)، وقد ناقش الدكتور الأعظمي في كتابه (أصول الفقه المحمدي) لشاخت: دراسة نقدية هذه المسألة وأفاض عنها. ولم أشأ أن أفيض فيما أفاض فيه لكن أشير هنا إلى ما نحن بصدد مناقشته، وهو ما ذهب إليه هوفمان صراحة، وهو التشكيك في درجة الثقة بالإسناد، فيقول في بعض نصوصه: "دعنا نكون واقعيين بقسوة: شخص ما، ذكي ومتحجر القلب بما يكفي لوضع متن الحديث-لأسباب سياسية أو لأغراض التقوى الجاهلة- ألا يمكن أن يكون ذكيا ومتحجر القلب بما يكفي لو ضع الإسناد؟"(٨٥) من هذا النص نلحظ أن هوفمان يقرر رأيه في الإسناد بكل وضوح ليقول إذا كان وضع المتن أمراً سائغاً فإن من غير المستبعد أن يوضع الإسناد أيضاً! وهذا الإشكال مرده

نفس مرد من قبله، وهو ضعف تصور المنهج المحدثين، وحل مشكلة التصور من الصعوبة بمكان إيضاحها للقارئ؛ لأنها متوقفة على صاحب الإشكال، فهو يحتاج في تحصيله إلى أن يذهب ويدرس بنفسه نشأة هذا العلم، ومراحل تطوره، لكن أشير هنا إلى ثلاث قضايا مهمة تتعلق بالإسناد، وتوضح درجة أهميته:

الأولى: أهميته باعتبار دوره المنطقي:

يكتسب الإسناد دوراً مهمّاً في عملية نقل الأخبار من الناحية المنطقية؛ إذ لا يمكن لخبر أن يكون خبراً بالمعنى المنطقي للكلمة إلا بعد وجود مصدر له، ومن هذه الناحية وردت نصوص مهمة للنقَّاد في بيان أثر هذا الدور الطبيعي والمنطقي للإسناد في عملية نقل الأخبار؛ فكان الإمام الزهري إذا حدَّث أتى بالإسناد، وقال: (لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة)[٨٦]. وقال شعبة بن الحجاج: (كل شيء ليس في الحديث "سمعت" فهو خلٌّ أو بقل)[٨٧]، وقال بقية بن الوليد: (ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث، فقال: ما أجودها لو كان لها أجنحة)[٨٨].

الثانية: أهميته باعتبار ما يتوصل به إليه:

وبيان ذلك، أن الإسناد يتوصل به إلى المتن، والمتن هو كلام رسول الله ﷺ، فكان هذا الشرف للإسناد من شرف منتهاه، ولأجل هذا المعنى وصف النقاد وسيلة الإسناد ذاتها بأنها من الدين؛ تعبيراً عن الغاية بالوسيلة؛ فقال ابن المبارك: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) [٨٩]. وكان من وصية ابن سيرين في مرضه لمن حوله: (اتقوا الله يا معشر الشباب، وانظروا عمن تأخذون هذه الأحاديث، فإنها من دينكم)[٩٠]. وقال الأوزاعي: (ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد)[٩١]، وجعل ابن المديني علم أسماء الرجال -يعني رواة الحديث- نصف العلم[٩٢]؛ وذلك لأن علم الحديث يقوم على ركنين: الإسناد، والمتن، فكان الإسناد نصف هذا العلم.

علماً أن مراد الأئمة من قولهم: "الإسناد من الدين" ليس المعنى الحرفي لسلسلة الإسناد (فلان عن فلان) وإنما مرادهم بذلك المعنى الموضوعي للإسناد، فهو شامل لما ينتظم تحته من علوم، كمعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وطبقات الرواة ومراتبهم، ونحو ذلك[٩٣].

الثالثة: أهميته باعتبار مقصوده وغايته:

وذلك أن علم الإسناد عند المحدثين يسعى إلى غاية كلية شريفة، وهي حماية حديث رسول الله همن أن يلحقه التحريف والوضع، وهذا -من دون شك- مقصود عظيم، ولهذا تواردت النصوص عن النقاد بتأكيد أن بقاء هذا الإسناد هو صمام أمان للحديث الشريف، فهو الدليل الذي يمكن به ومعه فرز الحديث المكذوب من غيره. قال ابن المبارك: (بيننا وبين القوم القوائم)[٩٤]، وقال شعبة بن الحجاج: (إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد)[٩٥]. وقال أبو عبد الله الحاكم: (فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدَرَس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بتراً)[٩٦].

الخاتمة:

بعد حمد الله وشكره على آلائه المتجددة ونعمه المتوالية على ما يسر وأعان من إكمال هذا البحث، فقد ظهر لي الكثير من النتائج، وسأقتصر على ذكر أهمها:

الأولى: أن مفهوم السنة النبوية مفهوم راسخ الدلالة والمضمون، وما ينشأ عن التباس فيه فهو ناتج -في الأغلب- عن عدم تصور وظيفة السنة النبوية على الوجه الصحيح.

الثانية: أن تدوين السنة وتصنيفها قدر زائد على كتابتها وتقييدها، وعدم فهم هذا الملحظ هو سر الإشكال الذي يتردد على ألسنة وأقلام بعض المستشرقين والباحثين غير المتخصصين في السنة.

الثالثة: أن متون النصوص النبوية تعرضت لعمليات نقدية علمية ومنهجية من قبل علماء النقد الحديثي، والقول بعدم وجود منهج علمي في نقد المتون هو ناتج من عدم تصور المنهج النقدي للمحدثين في أصله الحقيقي.

الرابعة: أن الإشكالات التي ذكرها المستشرقون السابقين مازالت حاضرة لم تندثر، وهي كثيراً ما تتسرب إلى مناهج المتأخرين لكنها تتشكل بصور مختلفة وأن توحد أصلها.

الخامسة: أن المفكرين الغربيين من المسلمين لهم تأثر ظاهر بكتابات المستشرقين وتصوراتهم، وهذا يقودنا إلى التوصية التالية:

على المنشغل بقراءة كتب هؤلاء النوع من المفكرين أن يكون لديه خلفية علمية عن هؤلاء المستشرقين حتى يتسنى له أن يفرز هذه الإشكالات ويقيمها، وأن يكون متيقظاً عند القراءة، ولا يكن انبهاره بفرحهم بالإسلام واعتزازهم به حاجباً له عن إدراك مواضع الخطأ والإشكال عندهم. كما يوصي الباحث أن يدرس إنتاج هؤلاء المفكرين -مثل جيفري لانج وغيره- وأن يبين ويكشف عما فيها من الخلل والزلل.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

هوامش البحث:

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس/ مادة شرق.

(٢) معجم متن اللغة لأحمد رضا ٣/٣١١ بواسطة كتاب (فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر) لأحمد سمايلوفتش (٢٢).

(٣) انظر هذه التعريفات وغيرها في كتاب (فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر) لأحمد سمايلوفتش من (٢٢).

(٤) (فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر) لأحمد سمايلوفتش (٤٣).

(٥) (الاستشراق أهدافه ووسائله) للدكتور محمد الزيادي، (٤٥).

(٦) المرجع السابق نفسه.

(٧) (الاستشراق أهدافه ووسائله) ص٤٠.

(٨) المرجع السابق نفسه، ص٤٥.

(٩) انظر :(مقالات وبحوث حول الاستشراق والمستشرقون) لأبي الحسن الندوي(٢٨)، و(الاستشراق أهدافه ووسائله) ص٤٧.

(١٠) انظر: (المستشرقون والدراسات الإسلامية) للأستاذ محمد مليباري (٤٨)، و(المستشرقون والتراث) للدكتور عبد العظيم الديب (٢٧).

(١١) http://www. goodreads. com/author/show/٥٢٥٣٣٢٢ .

(١٢) لم أقف له على ترجمة مكتوبة في كتاب، لكن له تراجم متفرقة في مواقع إلكترونية كثيرة، منها: http://www.goodreads.com/author/show/٥٢٥٣٣٢٢

(١٣) هو شاخت (joseph schacht) مستشرق ألماني ولد سنة ١٩٠٢م ودرس اللغات والعلوم، عُيِّن مدرساً في جنوب ألمانيا في أول حياته، ثم انتدب للتدريس في الجامعة المصرية (جامعة القاهرة حالياً) عام ١٩٣٤م واستمر قرابة خمس سنوات، ثم ذهب إلى بريطانيا وعمل في الإعلام بقناة BBC، وكان ذلك إبان الحرب العالمية الثانية، ووقف مع بريطانيا ضد بلده الأم

ألمانيا! ثم بعد ذلك العمل ذهب إلى نيويورك وعمل فيها أستاذاً جامعياً حتى مات سنة١٩٦٩م، له مجموعة من الكتب، من أشهرها: بداية الفقه الإسلامي، مخطط تاريخ الفقه الإسلامي، وحقَّقَ مجموعة كبيرة من الكتب، من أشهرها: اختلاف الفقهاء للطبري، والمخارج في الحيل لمحمد بن الحسن الشيباني، وغيرها. ينظر: موسوعة المستشرقين لبعد الرحمن بدوي ص٣٦٦.

(١٤) ينظر: أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت دراسة نقدية، ترجمة د المطرودي(ص ١١).

(١٥) ينظر: الإسلام كما يراه ألماني مسلم، لمراد هوفمان، ص٨٠.

(١٦) ينظر: الإسلام في الألفية الثالثة، لمراد هوفمان، ص٣٠.

(١٧) ينظر: المفكرون الغربيون المسلمون لصلاح عبد الرزاق، ص١٩٧.

(١٨) ينظر: (الإحكام لابن حزم ٥٠٥/٤، روضة الناظر ٨٤، قواطع الأدلة للسمعاني ٤٠٥/١، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٩٧/٢٠-٣٩٩.

(١٩) صحيح البخاري (ح٦٤٤١)، ومسلم (ح١٦٩١). وقد ورد ذكر الآية المنسوخة في أحاديث متفرقة. كما عند مالك في الموطأ (ح١٥٠٦)، وأحمد في المسند (ح٢١٥٩٦)، وابن حبان في صحيحه(ح٤٤٢٨)، وهي: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة).

(٢٠) انظر تفصيل المسألة في (إعلام الموقعين ٣١٠/٢) لابن القيم.

(٢١) في كتابه (الإسلام في الألفية الثالثة) ص ٢٧٣.

(٢٢) هو جولدتسيهر (اجْنَتْس) (IGNAZ GOLDZIHER) مستشرق مجري ولد سنة ١٨٥٠م في بلاده المجر، من أسرة يهودية، درس في بودابست ثم انتقل إلى برلين عام١٨٦٩م، ودرس في إحدى جامعاتها، ونال درجة الدكتوراه على يدي أحد كبار أساتذة اللغات الشرقية من المستشرقين وهو المستشرق فليشر. رجع بعدها إلى بلاده المجر وعمل مدرساً في جامعتها، ثم انتدب إلى برلين ومن ثم إلى القاهرة وكان ذلك عام ١٨٧٣م، ثم سافر إلى سوريا وفلسطين، وفي إقامته بالقاهرة حضر بعض دروس الأزهر، ثم رجع إلى بلده المجر وبقي فيها منهمكاً بالبحث العلمي في العلوم الشرقية حتى وفاته سنة ١٩٢١م، له مجموعة ضخمة من المؤلفات، من أهمها: الظاهرية مذاهبهم وتاريخهم، وكتاب دراسات إسلامية، ومحاضرات في الإسلام، واتجاهات تفسير القرآن عند المسلمين، وتاريخ تفسير القرآن. ينظر موسوعة المستشرقين لبعد الرحمن بدوي ص٣٦٦.

(٢٣) المستشرقون والسنة (ص: ٢٩).

(٢٤) (الإسلام كما يراه ألماني مسلم) ص٨١.

(٢٥) أصول الفقه المحمدي لشاخت دراسة نقدية ص٣١-٣٢-٤٠

(٢٦) هو مرجليوث (دافيد صموئيل) (MARGOLIOUTH) مستشرق إنجليزي، ولد سنة ١٨٥٨م درس اللغات السامية، وعُيِّن أستاذاً في جامعة أكسفورد عام ١٨٨٩م فانصرف إلى الاهتمام بالدراسات العربية، وفي بداية سنة ١٩٠٥م بدأ نشر دراساته عن الإسلام، وذلك بكتاب: محمد ونشأة الإسلام، ثم كتاب عن الإسلام. وكانت السمة الأبرز في شخصيته هي التعصب والتطرف.وحقق بعض كتب الأدب مثل معجم الأدباء لياقوت، ورسائل أبي العلاء المعري.

توفي سنة ١٩٤٠م. ينظر: موسوعة المستشرقين لبدوي ص٥٤٦.

(٢٧) ينظر كتاب (دراسات في الحديث النبوي) للأعظمي ١/٦.

(٢٨) ينظر كتاب (دراسات في الحديث النبوي) للأعظمي ١/٦.

(٢٩) ص ٥٩.

(٣٠) ص٥٨.

(٣١) ص٢٣.

(٣٢) أخرجه البخاري (٦٤٩٧) ومسلم (١٤٣).

(٣٣) أخرجه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١).

(٣٤) سورة البقرة، آية: ١٢٩.

(٣٥) الرسالة، للشافعي، ص: ٧٨.

(٣٦) ينظر: موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، لأكرم ضياء العمري، ص٧١. والمستشرقون والسنة، لسعيد المرصفي، ص٣٥.

(٣٧) ينظر المستشرقون والسنة، ص٣٥.

(٣٨) المستشرقون والسنة (ص: ٣٧).

(٣٩) (الإسلام عام ٢٠٠) ص١١٣.

(٤٠) كتاب (الإسلام في الألفية الثالثة) ص٢٧٢.

(٤١) (الإسلام كما يراه ألماني مسلم) ص٨١.

(٤٢) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه١/٧٢.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) أخرجه مسلم في كتاب الزهد ١٨ /١٢٩.

(٤٥) ينظر فتح الباري ١/١٨١.

(٤٦) ينظر: تقييد العلم للخطيب ص٢٨.

(٤٧) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب كتابة العلم ١/ ٣٠٩.

(٤٨) رواه البخاري في كتاب العلم ١/٣١٣.

(٤٩) رواه أبو داود باب كتابة العلم ١٠/ ٧٩.

(٥٠) رواه البخاري في كتاب العلم ١/٣١٥.

(٥١) ص٢٨٦.

(٥٢) ص٦٤.

(٥٣) ص١١٥.

(٥٤) ١/٩٢. ١٤٢.

(٥٥) كما طبعت أيضاً بتحقيق د. رفعت فوزي: د. رفعت فوزي عبد المطلب، بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤٠٦هـ. وقد خرج أحاديثها وشرحها. كما طبعت باسم: الصحيفة الصحيحة: صحيفة همام بن منبه. تقديم وتحقيق علي حسن علي عبد الحميد الحلبي، بالمكتب الإسلامي ببيروت

ببيروت سنة ١٤٠٧هـ.

(٥٦) ينظر: (أسد الغابة لابن الأثير) ترجمة عبد الله بن عمرو ج٣، ص٣٥٠ ط الشعب.

(٥٧) يعني في ديوان واحد.

(٥٨) هدي الساري، ص٧.

(٥٩) من أول من نبه على هذا الخطأ الدكتور يوسف العش في مقدمة تحقيقه لكتاب الخطيب (تقييد العلم).

(٦٠) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٥/٣٣٤.

(٦١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٨١.

(٦٢) المرجع السابق.

(٦٣) ينظر: نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين لنجم خلف، ص٨.

(٦٤) مستشرق إنجليزي، من أشهر كتبه تاريخ التشريع الإسلامي. ولم أقف له على ترجمة.

(٦٥) ينظر: موقف المستشرقين من السنة والسيرة لأكرم ضياء العمري ص٧٤.

(٦٦) لم أقف له على ترجمه.

(٦٧) ينظر: موقف المستشرقين من السنة والسيرة لأكرم ضياء العمري ص٧٤.

(٦٨) الإسلام كما يراه ألماني مسلم ص٨٢.

(٦٩) الإسلام عام٢٠٠٠ ص١١٠.

(٧٠) كتاب (المفكرون الغربيون) ص١٩٦.

(٧١) (الأنوار الكاشفة) ص٢٥٦.

(٧٢) ينظر الفكر المنهجي عند المحدثين لهمتم سعيد ص١٠٦.

(٧٣) المرجع السابق، ص١٠٧.

(٧٤) ينظر: الفكر المنهجي عند المحدثين ص١٠٨.

(٧٥) مناقب الشافعي للبيهقي ٢/١٨٧.

(٧٦) ينظر: نقد المتن وعلاقته بالحكم على الرواة للدريس ص٥٤.

(٧٧) ينظر: نقد المتون وعلاقته بالحكم على الرواة. للدكتور خالد الدريس.

(٧٨) المجروحين، لابن حبان ١/٢٧.

(٧٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي ٧/٢٧٣.

(٨٠) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١/١٥.

(٨١) ينظر: بحوث في تاريخ السنة، لأكرم ضياء العمري، ص: ٤٨، والمستشرقون والحديث النبوي، لمحمد بهاء الدين، ص: ٩٤.

(٨٢) هو: اشبرنجر (ALOYSSPRENGER) مستشرق نمساوي الأصل ثم تجنس الإنجليزية، ولد سنة ١٨١٣م ودرس في جامعة فينا، وتعلم اللغات الشرقية، ثم سافر إلى باريس سنة ١٨٣٦ ومنها إلى لندن، وفي سنة ١٨٣٨م حصل على الجنسية البريطانية، وفيها درس الماجستير، وفي سنة ١٨٤٤م عين عميداً للكلية الإسلامية في دلهي بالهند، وألف وقتها عدداً من الكتب،

من مثل: "اصطلاحات الصوفية"، ولكن أشهر كتبه التي عرف من خلالها هي كتابه "حياة محمد وتعاليمه" وهو كتاب حافل بكل شيء إلا الموضوعية والإنصاف والاعتدال، ذلك أنه أزرى بنفسه وأساء إليه وإلى منهج المستشرقين بتعصبه وعنصريته البغيضة بالإساءة إلى الرسول e. توفي سنة ١٨٩٣م. ينظر: موسوعة المستشرقين لبدوي ص٢٨.

(٨٣) هوروفتس (JOSEPH HOROVITZ) مستشرق ألماني يهودي، ولد سنة ١٨٧٤م، وتعلم في برلين وعين في مدرساً في جامعتها، واشتغل في الهند من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤م، حيث عمل مدرساً للغة العربية في كلية عليكرة الإسلامية، واشتغل أميناً للنقوش الإسلامية في الحكومة الهندية، ثم عاد إلى المانيا سنة ١٩١٤م، عين مدرسا للغات في جامعة فرانكفورت، وكانت رسالته في الدكتوراه عن كتاب "المغازي" للواقدي، له عدد من الكتب، من أهمها: "مباحث قرآنية" و"أسماء الأعلام اليهودية ومشتقاتها في القرآن"، و"الجنة في القرآن"، وغيرها. توفي سنة ١٩٣١م. ينظر: موسوعة المستشرقين لعبد الرحمن بدوي، ص٦٢١.

(٨٤) ينظر كتاب (أصول الفقه المحمدي) لشاخت دراسة نقدية. للدكتور الأعظمي ص٢١٨.

(٨٥) قال في كتاب (الإسلام عام٢٠٠٠) ص١١١.

(٨٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ١٦/٢.

(٨٧) الكامل، لابن عدي ٤٨/١.

(٨٨) تاريخ بغداد، للخطيب ١٢٤/٧.

(٨٩) مقدمة صحيح مسلم ٨٧/١.

(٩٠) الجرح والتعديل ١٥/٢.

(٩١) التمهيد، لابن عبد البر ٣١٤/١.

(٩٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي ٤٨/١١.

(٩٣) ينظر: الاعتصام، للشاطبي ١٦٦/١.

(٩٤) مقدمة صحيح مسلم ٨٨/١.

(٩٥) التمهيد، لابن عبد البر ٥٧/١.

(٩٦) معرفة علوم الحديث، ص: ٤٠.

قائمة المصادر والمراجع:

١. الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢. الاستشراق أهدافه ووسائله دراسة تطبيقية حول منهج الغربيين في دراسة ابن خلدون، تأليف الدكتور محمد فتح الله الزيادي، الناشر دار قتيبة، الطبعة الثانية، تاريخ النشر ٢٠٠٢م.

٣. أسد الغابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٤. الإسلام عام٢٠٠٠ لمراد هوفمان، ترجمة وتحقيق: عادل المعلم، الناشر مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، سنة النشر ٢٠١٠م.
٥. الإسلام في الألفية الثالثة ديانة في الصعود، تأليف مراد هوفمان: تعريب عادل المعلم، الناشر مكتبة الشروق القاهرة، عام ٢٠٠١م.
٦. الإسلام كما يراه ألماني مسلم، تأليف: مراد هوفمان، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، تاريخ النشر ٢٠٠٧م.
٧. أصول الفقه المحمدي للمستشرق جوزيف شاخت دراسة نقدية، ترجمة د المطرودي.
٨. الاعتصام: المؤلف: أبو إسحاق الشاطبي، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر.
٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن القيم (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
١٠. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، تصوير: عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
١١. بحوث في تاريخ السنة المشرقة،لأكرم ضياء العمري، الناشر: بساط– بيروت، الطبعة: الرابعة.
١٢. تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١٣. تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
١٤. تقييد العلم للخطيب البغدادي، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: إحياء السنة النبوية – بيروت.
١٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.
١٦. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف:أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (المتوفى: ٤٦٣هـ)،المحقق: د.محمود الطحان، الناشر:مكتبة المعارف – الرياض.
١٧. الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى:٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية– بحيدر آباد– الهند، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
١٨. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، تأليف: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

١٩. الرسالة، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.
٢٠. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٢١. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٢. سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٢٣. صحيح ابن حبان المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٢٤. صحيح البخاري، الجامع الصحيح، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، حسب ترقيم فتح الباري، الناشر: دار الشعب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.
٢٥. صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى: ٢٦١ هـ، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر :دار الجيل- بيروت، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤هـ.
٢٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ، رقم ابوابه محمد فؤاد عبد الباقي.
٢٧. الفكر المنهجي عند المحدثين، تأليف د. همام عبد الرحيم سعيد، سلسلة كتاب الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية- قطر- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.
٢٨. فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر لأحمد سمايلوفتش، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م.
٢٩. قواطع الأدلة في الأصول، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: محمد حسن الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.
٣٠. الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٣١. المجروحين، تأليف: أبو حاتم محمد بن حبان البستي، الناشر دار الوعي- حلب -الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
٣٢. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣٣. المستشرقون والتراث، تأليف الدكتور عبد العظيم الديب، الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- المنصورة - مصر، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
٣٤. المستشرقون والحديث النبوي، لمحمد بهاء الدين، الناشر دار النفائس للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى، تاريخ النشر ٢٠٠٩م.
٣٥. المستشرقون والدراسات الإسلامية للأستاذ محمد عبد الله مليباري، دار الرفاعي للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، تاريخ النشر ١٩٩٠م.
٣٦. المستشرقون والسنة، المؤلف سعيد المرصفي، الناشر مكتبة المنار الإسلامية- بيروت لبنان.
٣٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٨. معجم متن اللغة، تأليف أحمد رضا، الناشر دار مكتبة الحياة- بيروت- ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م.
٣٩. معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٠. المفكرون الغربيون المسلمون دوافع اعتناقهم في الإسلام، تأليف صلاح عبد الرزاق، الناشر دار: الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، تاريخ النشر ٢٠٠٥م.
٤١. مقالات وبحوث حول الاستشراق والمستشرقون لأبي الحسن الندوي.
٤٢. مناقب الشافعي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي موسى البيهقي، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر دار التراث- مصر- الطبعة الأولى، سنة النشر ١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.
٤٣. موسوعة المستشرقين، تأليف عبد الرحمن بدوي، الناشر دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، سنة الطبع ١٩٩٣م.
٤٤. موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، لأكرم ضياء العمري الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الدعوة، تاريخ ٢٠١١م.
٤٥. نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، تأليف نجم الدين عبد الرحمن خلف، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م. الطبعة الأولى.
٤٦. نقد المتن وعلاقته بالحكم على الرواة، تأليف أ.د/ خالد بن منصور الدريس، الناشر مجلة إسلامية المعرفة - واشنطن، سنة النشر ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٤٧. هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري المؤلف: ابن حجر العسقلاني، الناشر دار الحديث.